

دراسة لسانية معجمية

لمباحث البلاغة العربية

الأستاذة زيبوش فاطمة الزهراء

قسم علوم اللسان - جامعة الجزائر (2)

بعد أن وضع السكاكي أصول علم المعاني والبيان واتبعهما بوجوه من مستتبعات الكلام وهي التي عرفت بعده بعلم البديع، تعرض لمباحث علم المعاني، فعرف الخبر، وذكر الإسناد الخبري، وأحوال المسند إليه والمسند من حذف وذكر إلخ... وتعرض للفعل ومتعلقاته في الترك والإثبات، كما ذكر الفصل والوصل والإيجاز والإطناب، والقصر والإنشاء، وذكر علم البيان ومباحثه من تشبيه واستعارة وكناية. وفي نهاية الكتاب ذكر بعض المحسنات البديعية المعنوية وهي المطابقة والمقابلة والمشكلة ومراعاة النظر واللف والنشر والجمع والتفريق والتقسيم، والإبهام وتأكيد المدح بما يشبه الذم والتوجيه، ومن المحسنات اللفظية ذكر التجنيس ورد العجز على الصدر، والسجع والترصيع.

وقسم القزويني بعده البلاغة إلى ثلاثة أقسام فكان: "ما يحترز به عن الخطأ علم المعاني، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته علم البديع. فكانت البلاغة عنده ثلاثة أقسام: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع. ولم يخرج المتأخرون عن هذا التعريف والتقسيم وأصبح مصطلح البلاغة يضم هذه العلوم الثلاثة"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ينظر أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، الجزء الأول والثاني، ط 1، 2006، ص 235.

## 1- علم المعاني:

معنى كل شيء: "محنته وحاله التي يصير إليها أمره، والمعنى والتفسير والتأويل واحد، وعנית بالقول كذا: أردت. ومعنى كلام محناته مقصده"<sup>1</sup>.  
فعلم المعاني: "يعلّمنا كيف نركب الجملة العربية لنصيب بها الغرض المعنوي الذي نريد، على اختلاف الظروف والأحوال"<sup>2</sup>.  
و"علم المعاني من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على مباحث بلاغية تتصل بالجملة وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير، أو ذكر وحذف، أو تعريف وتنكير، أو قصر وخلافة، أو فصل ووصل، أو إيجاز وإطناب ومساواة"<sup>3</sup>.  
وموضوع علم المعاني هو: "خواص تراكيب الكلام العربي المبين، وهي خواص مهمتها جعل الكلام مطابقاً للحال، حال السامع، وذلك تطبيقاً لمبدأ: "لكل مقام مقال"<sup>4</sup>، حيث سبق أن عرفه السكاكي بأنه: "تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"<sup>5</sup>.  
وذكر علماء البلاغة المتأخرون لهذا العلم تعريفاً فقالوا: "إنه العلم الذي يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، مادة عنا، مراجعة وتدقيق يوسف البقاعي، إبراهيم شمس الدين، نضال علي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ج4، ط1، 2005، ص3144.  
<sup>2</sup> ينظر بكري شيخ أمين، البلاغة العربية في ثوبها الجديد، علم المعاني، الجزء الأول، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1984، ص51.  
<sup>3</sup> أحمد مطلوب، المرجع السابق، ص631.  
<sup>4</sup> عبد الرزاق أبو زيد زايد، المصطلح البلاغي وموضوعاته بين السكاكي والخطيب القزويني، دار الشافعي للطباعة، المنصورة، مصر، 1989، ص24.  
<sup>5</sup> السكاكي ابن علي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه همامه وعلّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983، ص161.  
<sup>6</sup> عن بكري شيخ أمين، المرجع السابق، ص53.

ولقد كان الأوائل يستعملون مصطلح المعاني في دراساتهم القرآنية والشعرية مثل "معاني القرآن" و"معاني الشعر" حيث اتخذوها عناوين لكتبتهم.

وأول من أطلق "معاني الكلام" على مباحث الخبر والإنشاء التي أصبحت أهم أبواب علم المعاني هو ابن فارس في كتابه "الصاحبي"، حيث قال: "ومعاني الكلام عند أهل العلم عشرة: خبر واستخبار، وأمر ونهي، ودعاء وطلب، وعرض وتخصيص، وتمن وتعجب"<sup>1</sup>.

وكان لنظرية النظم الأثر الكبير في ظهور هذا اللون من الدراسات حيث وضع عبد القاهر الجرجاني 2-1- مباحث علم المعاني:

لتسهيل دراسة مباحث هذا العلم قسموه إلى ثمانية مباحث هي:

الخبر: "قول يحتمل الصدق والكذب، بمطابقتها للواقع أو عدم مطابقتها دون النظر إلى نية

القاتل، أو اعتقاده، أو غير ذلك"<sup>2</sup>.

الإنشاء: قول لا يحتمل الصدق والكذب، وهو نوعان:

- طلب: وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وأنواعه: التمني والاستفهام (ومن معانيه: الأمر والنهي والتشويق والتسوية والنفي والإنكار والتعجب والتمني والتعظيم والتحقير والتقرير والوعيد والاستبعاد والتحسر والتنبيه على ضلال)، والأمر (ومن معانيه: الدعاء والالتماس والإرشاد والتمني والتخيير والإباحة والتعجيز والتهديد والتحقير والتسوية)، والنهي (ومن معانيه الدعاء والالتماس والإرشاد والتمني والتهديد والتحقير والتأييس)، والنداء (ومن معانيه التحسر والندبة والاستغاثة والزجر والتعجب والتحقير والتحبب والإغراء والاختصاص والاستغاثة).

<sup>1</sup> أحمد بن فارس، كتاب الصاحبي، تحقيق د. مصطفى الشويمي، بيروت، 1964.

<sup>2</sup> بكرى شيخ أمين، المرجع السابق، ص 55.

- غير طلبي: وهو ما لا يستدعي مطلوبا وله صيغ عدة منها: أساليب المدح والذم، وأساليب العقود، وأساليب القسم، وصيغ التعجب، وأساليب الرجاء.

المسند إليه: "وهو المحكوم عليه أو المخبر عنه"<sup>1</sup>.

"و"يمثل المسند إليه الركن الثابت في الجملة، وهو بذلك الذات التي تعتمد عليها الجملة كما يقول علماء المنطق"<sup>2</sup>.

المسند: "وهو المحكوم به أو المخبر به"<sup>3</sup>.

"و"يمثل المسند الركن المتغير في الجملة وهو بذلك مجرد وصف للذات المسند إليه لأن الجملة

متعلقات الفعل: وهي "ما عدا المسند إليه والمسند في الجملة مما يزيد على ذلك فهو قيد في الجملة، كأدوات الشرط، والنفي، والنواسخ، والمفعولات، والحال، والتمييز، والتوابع، وضمير الفصل، وسوى ذلك... وقد تذكروا في الكلام، وقد تحذف، وقد تقدم وقد تؤخر"<sup>5</sup>.

القصر: "في عرف البلاغيين، تخصيص شيء بشيء، أو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوصة"<sup>6</sup>.

وللقصر طرق كثيرة أهمها: النفي والاستثناء، والعطف، وإثما، والتقديم (تقديم ما حقه التأخير). يقول القزويني: "القصر حقيقي وغير

<sup>1</sup> أحمد مطلوب، المرجع السابق، ص 620.

<sup>2</sup> بكري شيخ أمين، المرجع السابق، ص 123.

<sup>3</sup> أحمد مطلوب، المرجع السابق، ص 620.

<sup>4</sup> بكري شيخ أمين، المرجع السابق، ص 123.

<sup>5</sup> محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، حول بلاغة جديدة، دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر، د.ت، ص 133.

<sup>6</sup> عن بكري شيخ أمين، المرجع السابق، ص 175.

حقيقي وكل واحد منهما ضربان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والمراد الصفة المعنوية لا النعت"<sup>1</sup>.

الوصل والفصل: "الوصل هو عطف جملة على أخرى بالواو"<sup>2</sup>.  
أما الفصل فهو: "ترك عطف بعض الجمل على بعض"<sup>3</sup>.

يقول القزويني في باب الوصل والفصل: "الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه وتمييز موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فن منها عظيم الخطر صعب المسلك دقيق المأخذ لا يعرفه على وجهه ولا يحيط علما بكنهه إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعاً سليماً ورزق في إدراك أسرارهِ ذوقاً صحيحاً..."<sup>4</sup>.

الإيجاز والإطناب والمساواة:

الوجيز: "القصير والسريع الوصول إلى الفهم وأطنب الرجل إذا بالغ في قوله كمدح أو ذم. وإيجاز هو حشد المعنى الكثير في اللفظ القليل، وعكسه الإطناب"<sup>5</sup>.

يعرف كثير من العلماء الإيجاز بأنه: "وضع المعاني الكثيرة في ألفاظ أقل منها، وافية بالعرض المطلوب، مع الإبانة والإفصاح"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مختصر تلخيص المفتاح، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الأزهر، مصر، 1971، ص 70.

<sup>2</sup> محمد سعيد إسبر وبلال جنيدي، معجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، دار العودة، بيروت، لبنان، ط2، 1985، ص 1022.

<sup>3</sup> أحمد مطلوب، المرجع السابق، ص 549.

<sup>4</sup> الخطيب القزويني، التلخيص، ضبط عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن النسخة المصرية، 1932، ص 86.

<sup>5</sup> المصباح المنير، مادة (وجز) و(طنب).

<sup>6</sup> عن بكري شيخ أمين، المرجع السابق، ص 196.

وعرفه إميل يعقوب قائلا: "الإيجاز جمع المعاني الكثيرة تحت الألفاظ القليلة مع الإبانة والإفادة قال الخليل بن أحمد: "يطول الكلام ويكثر ليفهم، ويوجز ويختصر ليحفظ" وقيل لأبي عمرو بن العلاء: هل كانت العرب تطيل؟ قال: نعم تطيل ليسمع منها، وتوجز ليحفظ عنها.

وقد لاحظ الجاحظ أن: "القرآن حين يتحدث إلى العرب الفصحاء، فإنه يعتمد إلى الإيجاز، بينما يطيل في مخاطبته اليهود".<sup>2</sup>

والإيجاز عند الرماني على ضربين: "مطابق لفظه لمعناه، لا يزيد عليه، ولا ينقص منه".<sup>3</sup>

والإيجاز عند الرماني على ضربين: "مطابق لفظه لمعناه، لا يزيد عليه، ولا ينقص منه".<sup>3</sup> والاتجاه العام عند النقاد العرب تفضيل الإيجاز، وذلك بجمع الكثير من المعنى في قليل من اللفظ، فإذا كان البيت يحتوي معنيين فذلك أفضل من البيت الذي يحوي معنى واحداً. قال ابن قتيبة في حديثه عن الإيجاز: وهذا ليس بمحمود في كل موضع، ولا بمختار في كل كتاب، بل لكل مقام مقال، ولو كان الإيجاز محموداً في كل الأحوال لجرده الله في القرآن، ولم يفعل ذلك، ولكنه أطال تارة للتوكيد وحذف تارة للإيجاز وكرّر تارة للإفهام".\*

والإيجاز عند أهل المعاني مقابل الإطناب، ويرادف الإيجاز الاختصار. وقيل الفرق بين الإيجاز والاختصار عند السكاكي هو أن الإيجاز ما يكون بالنسبة إلى المتعارف، والاختصار ما يكون بالنسبة إلى مقتضى المقام".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> إميل يعقوب، بسام بركة، ومي شيخاني، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص88.

<sup>2</sup> الجاحظ، الحيوان، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج2، ص93/1.

<sup>3</sup> ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج1، ط5، 1981، ص250.  
\* عن أدب الكاتب.

وقد قال عياش بن صحار عن الاختصار حينما سأله معاوية: "ما أقرب الاختصار؟" قال: "هو اللمحة الدالة"<sup>2</sup>، و"هذا الأسلوب من أبرز أساليب العرب فقد اهتموا بالعبارة الموجزة والكلام المختصر ليسهل حفظه ويكون تأثيره في النفوس عظيماً"<sup>3</sup>.

الإطناب: "لغة مصدر أطنب، وأطنب في كلامه إذا بالغ فيه وطوّله، واصطلاحاً أن يكون اللفظ زائداً على أصل المعنى المراد لفائدة وإلا كان تطويلاً إذ كان اللفظ الزائد غير متعين وله أنواع عند البلاغيين منها: الإيضاح بعد الإبهام، والتكرير والإيغال والتذييل والتكميل والتتميم والاعتراض..."<sup>4</sup>.

ولقد عرف أحمد مطلوب الإطناب بما يلي: "الإطناب هو البلاغة في المنطق والوصف مدحا كان أو ذما، وأطنب في الكلام: بالغ فيه، وأطنب في الوصف: إذا بالغ واجتهد، وأطنب في الكلام أيضاً: إذا أبعده، وأطنب الإبل: إذا تبع بعضها بعضاً في السير. وهذه المعاني كلها تدل على الطول والتتابع. والإطناب من أقدم الفنون التي تحدث القدماء عنها، وكان الجاحظ قد أشار إليه كثيراً، وقال إنّه ليس بإطالة ما لم يجاوز لكلام الحاجة"<sup>5</sup>.

ويحتاج العسكري إلى الإطناب كما يحتاج إلى الإيجاز، فهو يرى أن لكل موضعه، فمن أزال التدبير في ذلك، واستعمل أحدهما مكان الآخر أخطأ. فهو يقول: "والقول القصود أن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام وكلّ نوع

<sup>1</sup> محمّد علي التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المجلد الثاني، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم، تحقيق د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص1473.

<sup>2</sup> أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف، بيروت، د. ت، ج1، ص704.

<sup>3</sup> أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، المرجع السابق، ص46.

<sup>4</sup> محمّد سعيد إسبر وبلال جنيدي، المرجع السابق، ص134.

<sup>5</sup> أحمد مطلوب، المرجع السابق، ص132-133.

منه، ولكل واحد منهما موضع، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه، فمن أزال التدبير في ذل عن جهته، واستعمل الإطناب في موضع الإيجاز، واستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ<sup>1</sup>.

المساواة: "هي أن تكون المعاني بقدر الألفاظ، والألفاظ بقدر المعاني، لا يزيد بعضها على بعض. وقيل: كأن ألفاظه قوالب لمعانيه، ويقول أبو هلال العسكري: هي المذهب المتوسط بين الإيجاز والإطناب"<sup>2</sup>.

وفي المساواة يقول الخفاجي: "وفرقت بين المساواة والتذليل بقولي: لا يزيد عنه لأنّ التذليل لفظ يزيد على المعنى، وفرقت بين المساواة والإيجاز والإخلال بقولي: ولا ينقص لأن الإيجاز والإخلال لفظ ينقص عن المعنى، إلا أن الفرق بين الإيجاز والإخلال أن الإيجاز على ما ذكرناه إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ، والإخلال هو نقص المعنى باختصار اللفظ"<sup>3</sup>.

و"وجه الحصر أن الكلام إما خبراً أو إنشأ، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج، الأول الخبر والثاني الإنشاء. ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى. ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه، وهذا هو الباب الرابع. ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس. والإنشاء هو الباب السادس. ثم الجملة إذا قرنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو

<sup>1</sup> أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق علي بجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم الحلبي، طبعة 1952، ص 209.

<sup>2</sup> عن بكري شيخ أمين، المرجع السابق، ص 205.

<sup>3</sup> ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة لبنان، ط 2، 1994، ص 206.

غير معطوفة، وهذا هو الباب السابع. ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد عليه، وهذا هو الباب الثامن<sup>1</sup>.

## 2- علم البيان:

البيان: "البيان بالياء المثناة التحتانية لغة الفصاحة، يقال فلان ذو بيان أي فصيح، وهذا أبين من فلان أي أفصح منه وأوضح كلاما. قال صاحب الكشف: البيان هو المنطق الفصيح المعبر عما في الضمير"<sup>2</sup>.

يقول بدوي طبانة: "ومادة" البيان، في أصل استعمالها عند أصحاب اللغة تدل على الانكشاف والوضوح. قالوا: بان الشيء، يبين بيانا: اتضح، فهو بين. وأبان الشيء فهو مبين، وأبينته أنا، أي: أوضحتُه. واستبان الشيء: ظهر، واستبينته أنا: عرفتُه. والتبيين: الإيضاح"<sup>3</sup>.

ويقول محمد عزام: "البيان لغة: الظهور والوضوح، واصطلاحا: توضيح المعنى، والكشف عنه كشفا يجعل السامع يفضي إلى حقيقته بسهولة"<sup>4</sup>.

لقد كانت كلمة البيان تطلق على البلاغة كلها طوال العصور التي سبقت السكاكي. وحتى في عصر السكاكي نجد ابن الأثير يطلق البيان على البلاغة كلها. لكن السكاكي ضيق معناه وحدد مباحثه.... ولقد عرف القزويني البيان بقوله: "هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه"<sup>5</sup>. وذكر أن "إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأتى بالدلالة الوضعية، لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة

<sup>1</sup> ينظر أحمد مطلوب، المرجع السابق، ص 64-65.

<sup>2</sup> التهانوي، المصدر السابق، المجلد الأول، ج2، ص153.

<sup>3</sup> بدوي طبانة، البيان العربي، دراسة في تطوّر الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، دار القلم دمشق، سوريا، ط7، 1988، ص17.

<sup>4</sup> محمد عزام، المصطلح النقدي في التراث الأدبي، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ص. ب 6918-11، ص81.

<sup>5</sup> الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط6، 1985، ص120.

من بعض، وإلا لم يكن كل واحد منها دالا، وإنما يتأتى بالدلالات العقلية لجواز أن يكون للشيء لوازم بعضها أوضح لزوما من بعض. وقسم البيان كما قسمه السكاكي، لأن اللفظ المراد به لازم ما وضع له إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فهو مجاز وإلا فهو كناية. ثم المجاز منه الاستعارة وهي ما تبتنى على التشبيه، فيتعين التعرض له، فأنحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية. وقدم التشبيه على المجاز لابتناء الاستعارة عليه، وقدم المجاز على الكناية لتزول معناه من معناها منزلة الجزء من الكل<sup>1</sup>.

فعلم البيان إذن يعلمنا كيف نصوغ الصورة الفنية، وننوع الأسلوب لتظهر الدلالة المقصودة المرادة بوضوح.

## 1-2 مباحث علم البيان:

مباحث علم البيان أربعة: التشبيه، والمجاز، والاستعارة، والكناية.

الشَّبه والشَّبِيه: "المثل، وأشبه الشيء: مائله، وأشبهت فلانا وشابهته وأشبه عليّ، وتشابه الشيطان واشتهبها: أشبه كلّ واحد منهما صاحبه، والتشبيه: التمثيل"<sup>2</sup>.

التشبيه: "لغة: التمثيل، واصطلاحاً: دلالة على الاشتراك في الصفة"<sup>3</sup>.

عرّف القزويني التشبيه بأنه: "الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عن أحمد مطلوب، مصطلحات بلاغية، ساعد على نشره المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط1، 1972، ص78-79.

<sup>2</sup> أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، المرجع السابق، ص323.

<sup>3</sup> محمد عزام، المرجع السابق، ص97.

<sup>4</sup> الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مختصر تلخيص المفتاح، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الأزهر، مصر، 1971، ص121.

وهو عند ابن رشيق: "صفة الشيء بما قاربه وشاكله، من جهة واحدة أو من جهات كثيرة لا من جميع جهاته، لأنه لو ناسبه مناسبة كلية لكان إياه"<sup>1</sup>. وعند البيانيين: "إلحاق أمر بأمر لصفة مشتركة بينهما، كتشبيه الرجل بالأسد في الشجاعة"<sup>2</sup>.

يقول ابن طباطبا عن التشبيه وأقسامه: "أولها تشبيه الشيء بالشيء صورة وهيئة، وثانيها تشبيه الشيء بالشيء لونا وصورة كتشبيه الثغر بالأقحوان، وثالثها تشبيه الشيء بالشيء صورة ولونا وحركة وهيئة، ورابعها تشبيه الشيء بالشيء حركة وهيئة، وخامسها تشبيه الشيء بالشيء معنى لا صورة كتشبيه الجواد بالبحر والشجاع بالأسد"<sup>3</sup>. وعن وجه التشبيه يقول الجاحظ: "هو المعنى الذي يشترك فيه المشبه والمشبه به تحقيقا أو تخيلا"<sup>4</sup>.

المجاز: "لغة: التعدية والانتقال، واصطلاحا: استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. مثل: أمطرت السماء نباتا: أي مطرا يتسبب عنه النبات. والمجاز عند الجاحظ قسيم الحقيقة ومقابلها، وعند ابن رشيق هو أبلغ من الحقيقة، وأحسن موقعا في القلوب والأسماع"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ابن رشيق القيرواني، المصدر السابق، ص 286.

<sup>2</sup> إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، تركيا، د. ت، مادة أشبه، ص 471.

<sup>3</sup> عن رأفت إسماعيل غانم، المنهل الصافي في البلاغة العربية، مطبعة الأمانة، مصر، ط 1، 1987، ص 40.

<sup>4</sup> الجاحظ، الحيوان، نفس التحقيق والشرح، دار إحياء التراث، المملكة العربية السعودية، مصورة عن الطبعة القديمة، ج 2، ص 16.

<sup>5</sup> محمد عزام، المرجع السابق، ص 305.

ويعرفه عبد القاهر الجرجاني بأن: "كل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز"<sup>1</sup>.

أما القزويني فيقول: " هو ما استعمل فيما لم يكن موضوعا له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره"<sup>2</sup>.

ويضيف: "أطبق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة وأن الاستعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه وأن التمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل لا على سبيل الاستعارة وأن الكناية أبلغ من الإيضاح"<sup>3</sup>.

الاستعارة: "مأخوذة من العارية أي نقل الشيء من شخص إلى آخر حتى تصبح تلك العارية من خصائص المعار إليه، والعارية والعار ما تداولوه بينهم، وقد أعاره الشيء وأعاره منه وعاوره إياه. والمعاورة والتعاور شبه المداولة والتداول يكون بين اثنين. وتعوّر واستعار: طلب العارية، واستعاره الشيء واستعاره منه: طلب منه أن يعيره إياه"<sup>4</sup>.

وهي: "مجاز علاقته التشبيه، أو تشبيه حذف أحد طرفيه: المشبه أو المشبه به، فإذا حذف المشبه به فهي مكنية، وإذا صرح بالمشبه به فهي تصريحية. وتكون الاستعارة تحقيقية إذا كان معناها يتحقق حسا أو عقلا، أي: إذا كان طرف التشبيه المحذوف يدرك بالحواس أو العقل. فالحسي مثل رأيت أسدا، أي: رجلا شجاعا كالأسد، والعقلي مثل: أبديت نورا، أي: حجة كالنور، والحجة أمر يدرك بالعقل"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح الإمام الشيخ محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ص53.

<sup>2</sup> الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مختصر تلخيص المفتاح، المصدر السابق، ص151.

<sup>3</sup> المصدر السابق، ص189.

<sup>4</sup> أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، المرجع السابق، ص82.

<sup>5</sup> ينظر محمد سعيد إسبر وبلال جنيدي، المرجع السابق، ص89.

وقد تحدث عنها الجاحظ وعرفها بقوله: "هي تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه"<sup>1</sup>.

ويفرق القاضي الجرجاني بين التشبيه والاستعارة في أن: "الأول تشبيه شيء بشيء أما الاستعارة فهي ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل"<sup>2</sup>. أما الرماني فقد عرفها بأنها: "تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على وجهة النقل للإبانة"<sup>3</sup>.

وفرق بينها وبين الكلمات في الاستعارة، كأنها على ما لم توضع له في اللغة. وقال العسكري: "هي نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض، وذلك الغرض إما لتشبيه المعنى أو تأكيده أو المبالغة فيه، أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ أو لحسن المعرض الذي يبرز فيه"<sup>4</sup>.

وهي عند عبد القاهر الجرجاني: "أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء إلى اسم المشبه به فتعبره المشبه وتجريه عليه. تريد أن تقول: رأيت رجلا هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء، فتدع ذلك وتقول رأيت أسدا. وضرب آخر من الاستعارة وهو ما كان نحو قوله: إذ أصبحت بيد الشمال زمامها، هذا الضرب وإن كان الناس يضمونه إلى الأول حيث يذكرون الاستعارة فليسا سواء، وذلك أنك في الأول تجعل الشيء الشيء ليس به، وفي الثاني تجعل للشيء الشيء له"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ج1، دار الجيل، بيروت، دت، ص153.

<sup>2</sup> ينظر القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي الجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط1، 2006، ص41.

<sup>3</sup> أبو الحسن علي ابن عيسى الرماني، النكت في إعجاز القرآن، حققه محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط2، 1968.

<sup>4</sup> العسكري، المصدر السابق، ص295.

<sup>5</sup> الجرجاني، المصدر السابق، ص53.

ويرى التهانوي أن: "الاستعارة عند الفقهاء والأصوليين عبارة عن مطلق المجاز، بمعنى المرادف له. وفي اصطلاح علماء البيان عبارة عن نوع من المجاز"<sup>1</sup>.

والخلاصة أن الاستعارة هي استعمال اللفظ في غير ما وضع له، لعلاقة المشابهة بين المعنى المنقول عنه، والمعنى المستعمل فيه، مع قرينه صارفة عن إرادة المعنى الأصلي، والاستعارة تشبيه مختصر ولكنها أبلغ منه.

الكناية: "كلام أريد به معنى غير معناه الحقيقي الذي وضع له، مع جواز إرادة ذلك المعنى الأصلي، إذ لا قرينة تمنع هذه الإرادة"<sup>2</sup>.

والمراد بالكناية عند الجرجاني: "أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه، مثال ذلك قولهم: "هو طويل النجاد، يريدون طويل القامة. فقد أرادوا في هذا كله كما ترى معني ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يرُدِّفه في الوجود، ولقد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح والتعريض أوقع من التصريح"<sup>3</sup>.

و"لقد اختلف البلاغيون القدامى في تحديد الكناية. فسامها ابن المعتز: التعريض والكناية، وسماها قدامة بن جعفر: اللحن، وجمع بينها وبين التعريض. واللحن عنده هو التعريض بشيء من غير تصريح، أو الكناية عنه بغيره. وتابعه أبو هلال العسكري فاعتبر الكناية والتعريض والتورية من جنس واحد"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> التهانوي، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص 964.

<sup>2</sup> ينظر بكري شيخ أمين، البلاغة العربية في ثوبها الجديد، علم البيان، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص 153.

<sup>3</sup> الجرجاني، المصدر السابق، ص 55.

<sup>4</sup> عن محمد عزام، المرجع السابق، ص 293.

وفي هذا المبحث يقول حسان تمام: "أوضح ما في علم البيان من مباحث هو الدلالات الاستعمالية للكلمة. والمعروف أن الواضع يضع الكلمة أولا للمعنى الحقيقي العرفي وليس للمعنى المجازي الفني، ولكن كلمات اللغة دائما وفي كل مجتمع أقل بكثير جدا من تجارب هذا المجتمع فلو أن المجتمع اكتفى باستخدام الكلمات في معانيها الحقيقية لأصبحت تجاربه التي تعبر اللغة عنها محدودة ولضاع معظم تجارب المجتمع في متاهات النسيان لأن الكلمة عقال المعنى والمعنى الشارد بلا عقال لا بد له أن يضل ويختفي ويضيع إلى الأبد"<sup>1</sup>.

### 3- علم البديع:

البديع، المبتدع، والابتداع: "الاختراع على غير مثال سابق"<sup>2</sup>. ذكر الجاحظ أن مصطلح البديع قد أطلقه الرواة على المستطرف الجديد من الفنون الشعرية، وعلى بعض الصور البيانية التي يأتي بها الشعراء في أشعارهم فتزيدها جمالاً.

وأول من ألف في علم البديع عبد الله ابن المعتز وجمع في مؤلفه ما وقع من ضروب تحسين الكلام في كتاب الله وحديث الرسول وكلام بلغاء العرب، وأطلق على كل ضرب منها اسما خاصا.

و"كان قدامة بن جعفر معاصرا لعبد الله بن المعتز، فجمع في كتابه "نقد الشعر" طائفة من المحسنات البديعية، ولكنه لم يذكرها على أنها بديع ولا ذكر اسم البديع، بل ذكر هذه المحسنات على أنها نعوت للشعر، ومحاسن له، منها ما هو نعت للوزن كالترصيع، وما هو نعت للقوافي كالتصريع وما يتصل بالمعاني كالغلو، والتشبيه، وصحة التقسيم، وصحة التفسير، وصحة المقابلة، والتميم، والمبالغة، والتكافؤ، والالتفات، والإشارة، والإرداف، والتمثيل، وما

<sup>1</sup> تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مطبعة النجاح الجديدة، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دت، ص 320.

<sup>2</sup> محمد عزام، المرجع السابق، ص 69.

هو نعت للفظ والمعنى كالمطابق، والمجانس، وما هو نعت للقوافي كالتوشيح والإيغال<sup>1</sup>.

و"لقد جمع أبو هلال محسنات البديع فجعلها خمسة وثلاثين محسناً، ثم اتفق له بعد تحريرها محسن جديد، وقد قرر أنه ابتكر من هذه المحسنات الخمسة والثلاثين ستة محسنات عدا هذا الجديد الذي اهتدى إليه، وعلى هذا فإنه يكون قد أخذ مما أحصاه السابقون تسعة وعشرين محسناً، واستنبط بنفسه من المحسنات الفنون السبعة الآتية:

التشطير، والمجاورة، والتطريز، والاستشهاد والاحتجاج، والمضاعفة، والتلطف، والمشتق<sup>2</sup>.

ونأتي إلى مرحلة التقسيم والتعقيد البلاغي، مرحلة السكالي الذي قسم البلاغة إلى علومها المعروفة وأفرد بعض الموضوعات ليسمها "وجوهاً يصار إليها الكلام" وقسمها إلى لفظية ومعنوية، فمن اللفظية المطابقة والمقابلة، ومن المعنوية التجنيس والقلب والسجع.

وبعد عرّف القزويني علم البديع بأنه: "علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة وهذه الوجوه ضربان: ضرب يرجع إلى المعنى وضرب يرجع إلى اللفظ"<sup>3</sup>.

يعلّمنا علم البديع إذن كيف نوّسّ الصورة في معناها ومبناها، ونزخرفها الزخرفة الحية الملائمة ليزيد المعنى بهاءً والمبنى رواءً.

### 3-1 مباحث علم البديع:

<sup>1</sup> ينظر بدوي طبانة، أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغية والنقدية، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط3، 1981، ص217.

<sup>2</sup> نفسه.

<sup>3</sup> الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مختصر تلخيص المفتاح، المصدر السابق، ص192.

المطابقة: "وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهي الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة"<sup>1</sup>.

وهي أيضا: "الإتيان بمعنيين متضادين في كلام واحد، وتصح بين الفعلين، وتصح بين الاسمين، وبين الحرفين، وبين كلمتين من نوعين: اسم وفعل. والطباق أنواع: طباق إيجاب، وطباق السلب بعد الإيجاب، وإيهام المطابقة، وطباق التردد، والطباق الخفي، وطباق التدييح، وطباق المقابلة"<sup>2</sup>.

يقول ابن المعتز: "قال الخليل رحمه الله يقال طابقت بين الشيئين إذا جمعتهما على حدٍ واحدٍ وكذلك قال أبو سعيد فالقائل لصاحبه أتيناك لتسلك بنا سبيل التوسع فأدخلتنا في ضيق الضمان قد طابق بين السعة والضيق في هذا الخطاب. وقال الله تعالى ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب. وقال رسول الله صلى الله عليه للأَنْصار إنكم لتكثرون عند الفرع وتقلون عند الطمع وهذا مثل الأول. وقال عيسى بن طلحة لعروة بن الزبير حين ابتلي في رجله إن ذهب أهونك علينا فقد بقي أعزك علينا فطابق كما نرى بين العز والهوان"<sup>3</sup>.

وعرفها ابن رشيق فقال: "المطابقة في الكلام أن يتألف في معناه ما يضاد في فحواه"<sup>4</sup>.

المقابلة: يعدّ قدامة بن جعفر من أوائل النقاد الذين ذكروا المقابلة، وهي تعني عنده: "أن يصنع الشاعر معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض المخالفة، فيأتي في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المصدر السابق، نفس الصفحة.

<sup>2</sup> محمد سعيد إسبر وبلال جنيدي، المرجع السابق، ص 864-865.

<sup>3</sup> عبد الله بن المعتز، كتاب البديع، نشر وتعليق إغناطيوس كراتشوفسكي، دار المسيرة، بيروت، لبنان، طبعة ثالثة منقّحة، 1982، ص 36.

<sup>4</sup> ابن رشيق القيرواني، المصدر السابق، ص 5.

<sup>5</sup> عن محمد عزام، المرجع السابق، ص 152.

ويرى العسكري أن: "المقابلة مصطلح بلاغي يعني إيراد الكلام ثم مقابله بمثله في المعنى واللفظ على وجه الموافقة أو المخالفة"<sup>1</sup>.  
وعند أهل البديع هي: "أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو بمعاني متوافقة ثم بما يقابل ذلك الترتيب"<sup>2</sup>.

ويعرّف ابن رشيق القيرواني المقابلة بقوله: "المقابلة بين التقسيم والطباق، وهي تتصرف في أنواع كثيرة. وأصلها ترتيب الكلام على ما يجب، فيعطي أول الكلام ما يليق به أولاً، وآخره ما يليق به آخرًا، ويأتي في الموافق بما يوافقه، وفي المخالف بما يخالفه"<sup>3</sup>. وأكثر ما تجيء المقابلة في الأضداد، فإذا جاوز الطباق ضدّين كان مقابلة.

الجناس: لغة الضرب من الشيء، ومنه المجانسة، والتجنيس، واصطلاحاً هو تشابه الكلمات في تأليف حروفها، ويعرفه ابن المعتز بقوله: "التجنيس هو أن تجيء الكلمة تُجانس أخرى في بيت شعر أو كلام ومجانستها لها أن تشبهها في تأليف حروفها على السبيل الذي أَلّف الأصمعي كتاب الأجناس عليها. وقال الخليل الجنس لكلّ ضرب من الناس والطير والعروض والنحو فمنه ما تكون الكلمة تُجانس أخرى في تأليف حروفها ومعناها ويشتقّ منها مثل قول الشاعر يومٌ خلجت على الخليج نفوسهم أو يكون تُجانسها في تأليف الحروف دون المعنى مثل قول الشاعر: إن لومَ العاشقِ اللوم"<sup>4</sup>.

وعرّف السكاكي التجنيس فقال: "التجنيس هو تشابه الكلمتين في اللفظ"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> العسكري، المصدر السابق، ص 371.

<sup>2</sup> عن التهانوي، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص 1205.

<sup>3</sup> ابن رشيق القيرواني، المصدر السابق، ص 251.

<sup>4</sup> ابن المعتز، المصدر السابق، ص 25.

<sup>5</sup> السكاكي، المصدر السابق، ص 202.

وعرّف أيضا ب: "أن يتشابه اللفظان في النطق ويختلفا في المعنى، وهو نوعان: تام وهو ما اتفق فيه اللفظان في أمور أربعة هي: نوع الحروف وشكلها وعددها وترتيبها، وغير تام وهو ما اختلف فيه اللفظان في واحد من الأمور المتقدّمة"<sup>1</sup>.

"ويرى أصحاب هذا الفن أن الجناس الكامل التام يقوم على أن تصلح اللفظة لمعنيين مختلفين. فالمعنى الذي تدلّ عليه هذه اللفظة هي بعينها تدلّ على المعنى الآخر من غير مخالفة بينهما، فلمّا كانت اللفظة الواحدة صالحة لهما جميعا كان جناسا"<sup>2</sup>.

السجع: "بالفتح وسكون الجيم عند أهل البديع من المحسنات اللفظية وهو قد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى، وهذا الاعتبار قال السكاكي السجع في النثر كالقافية في الشعر، فعلى هذا السجع مختص بالنثر، وقيل بل يجري في النظم أيضا"<sup>3</sup>.

وذكره القزويني فقال: " هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهذا معنى قول السكاكي الأسجاع من النثر كالقوافي في الشعر وهو ثلاثة أضرب مطرف ومتواز وترصيع"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عن علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، البيان والمعاني والبديع للمدارس الثانوية، دار المعارف، مصر، ط7، ص265.

<sup>2</sup> عن بكري شيخ أمين، البلاغة العربية في ثوبها الجديد، علم البديع، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الجزء الثالث، ط1، 1987، ص131.

<sup>3</sup> عن التهانوي، المصدر السابق، المجلد الأول، ج4، ص4.

<sup>4</sup> الخطيب القزويني، الإيضاح، مختصر تلخيص المفتاح، المصدر السابق، ص222.